

الدلالات اللغوية والمعرفية للمصطلح السياسي والإعلامي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي : دراسة تحليلية

سعيد عياد

الملخص

يناقش هذا البحث الدلالات اللغوية والمعرفية للمصطلحات والمفاهيم الفلسطينية الإعلامية والسياسية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لِمَا لهذه المصطلحات من أهمية في إنتاج معرفة سياسية تروم الوعي الفردي والوعي الجمعي للمتلقين، وتوظف المصطلحات ودلالاتها في إطار الصراع كأدوات ناعمة تؤسس لقواعد معرفية توظف في الصراع الفلسطيني مع الاحتلال. وقد وظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي بقصد التوصل إلى الدلالات المعرفية والسياسية للمصطلحات، واعتمد قائمة من الضوابط المعرفية كالتناقض، والتماثل، والجزء والكل، والتواطؤ كمحكات قاعدية في تحليل المصطلحات. وخلص البحث إلى أن الخطاب الفلسطيني السياسي والإعلامي غير متفق على مفهوم الصياغة اللغوية للمصطلح الواحد، ما يجعل دلالاته متباينة. كما أن الخطاب الفلسطيني الرسمي- من حيث يدري أو لا يدري- يعيد إنتاج الرواية الإسرائيلية فلسطينيا، مكرسا بذلك المصطلحات الإسرائيلية في الخطاب الفلسطيني، مما يؤدي إلى تضارب معرفي وتاريخي لدى المتلقين الفلسطينيين. ويوصي البحث بضرورة فكك الخطاب الفلسطيني (الإعلامي والسياسي) منعا للتضارب المعرفي، ويقترح البحث تبني قاعدة اصطلاحية، عمودها الأساس «الاحتلال»، وبذلك يمكن تجاوز المصطلحات الإسرائيلية وجعل المصطلحات الفلسطينية تعتمد على واقع جغرافي وتاريخي فلسطيني.

لا تعبر الافكار الواردة في المخطوطة عن افكار هيئة تحرير المجلة أو عمادة البحث العلمي في جامعة بيت لحم. يعتبر المؤلف المسؤول الوحيد عن مضمون المخطوطة أو أية أخطاء فيها.

The linguistic and epistemological referents of Palestinian political and media terminology in the Palestinian-Israeli conflict

Said Ayyad

Abstract

This article examines the linguistic and epistemological referents of the Palestinian political and media terminology that Palestinians use to describe and analyze the Palestinian-Israeli conflict. These concepts play an important role in the production of political knowledge that not only filters the individual and collective consciousness of the Palestinian receivers, but also employs these concepts as soft tools that establish the epistemological foundations that frame the Palestinian struggle against the Israeli occupation. The analytical-descriptive method was used in order to analyze these concepts and interpret their epistemological and political referents and employed a list of literary tropes and figures of speech such as contradiction, homology, synecdoche, and coincidence as basic yardsticks in the analysis. The results of this study show that the Palestinian political and media discourses do not agree on the use of these concepts and their referents. Moreover, the results show that official Palestinian discourse, consciously or unconsciously, reproduces the Israeli narrative in a Palestinian package that consolidates Israeli terms in the Palestinian narrative and creates epistemological dissonance among Palestinian receivers. The study recommends unpacking and deconstructing Palestinian media and political discourse to avoid such epistemological dissonance. The study also proposes constructing a terminological database, structured around the occupation as a concept, making it possible to transcend the Israeli terminology and ground Palestinian terms and concepts in Palestinian history and geography.

Disclaimer: The opinions and views expressed in this article do not represent the opinions of the Journal's editorial board and staff of the Dean of Research at Bethlehem University. The accuracy of the material and any errors in this publication are the sole responsibility of the author.

يأخذ المصطلح السياسي والمصطلح الإعلامي في الخطاب الفلسطيني حيزا مهما في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، غير أننا نجد الخطاب الفلسطيني بشقيه السياسي والإعلامي، لا يقوم في أغلب مصطلحاته على التّغيير أو التّناقض مع العديد من المصطلحات الإسرائيلية، وإنما ثمة مصطلحات مستدعاة من الخطاب الإسرائيلي تقوم على التّمائل سواء من حيث التّركيب اللّغوي وحتى التّمائل في المعنى والدّلالة، مثل مصطلح (القدس والضّفة الغربية)، أو مصطلح «مستوطنة». وأكثر من ذلك أنتج هذا الخطاب مصطلحات سياسية تنسجم مع التّغيرات السّياسية بفعل « اتفاق أوسلو » مثل: (الطّرف الآخر، الشّريك الإسرائيلي، إسرائيل، جيراننا، دولة إسرائيل، حل الدّولتين، الخ) وأحلّها محلّ مصطلحات راسخة ذات دلالات تاريخية وسياسية مثل: (العدو)، دون أن يكون لهذه المصطلحات نظير في الخطاب الإسرائيلي، فلا نجد مصطلحا إسرائيليا يعترف بالرّؤية الفلسطينية لواقع سياسي، أو تاريخي، أو جغرافي، فعلى سبيل التّمثيل لا يتضمن الخطاب الإسرائيلي مصطلح الدولة الفلسطينية، أو لا يقر بمصطلحات سياسية تولدت بفعل اتفاق « أوسلو » مثل (رئيس أو وزير)، إذ يستخدم مسؤول حقيبة بدلا من وزير فلسطيني.

وعلى الرّغم من إدراك الباحثين الفلسطينيين لأهمية دراسة المصطلحات الاعلامية والسياسية الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء ضمن اطار الحرب الاعلامية على الفلسطينيين، إلا أن هذا الموضوع لم يحظ بدراسات كافية من الباحثين الفلسطينيين، أو وسائل الإعلام الفلسطينية، أو المؤسسات السياسية، وإن كُتبت فيه مقالات صحفية، أو علمية في سياقات أخرى مختلفة. فعلى سبيل المثال، أورد مركز المعلومات الفلسطيني الرّسمي في موقعه عددا من المصطلحات والمفاهيم الإسرائيلية، وقد صنفها في عناوين فرعية (مفاهيم سياسية إسرائيلية، مفاهيم عسكرية إسرائيلية، مفاهيم دينية إسرائيلية)، غير أنه اقتصر على عرض هذه المفاهيم وتعريفها بالاستناد إلى مصادرها الإسرائيلية، أي وفقا للتفسير الإسرائيلي لهذه المصطلحات، ولم يعرض دلالات هذا المفاهيم ودورها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وعقدت وزارة الإعلام الفلسطينية مؤتمرا بعنوان « المصطلح في الإعلام والثقافة والسياسة » (٢٠٠٩)، تعرضت فيه الأوراق البحثية على أهميتها إلى مناقشة عامة لمعنى المصطلح والمفهوم وعلاقتها بالسياسة والثقافة دون تفكيك دلالات هذه المصطلحات معرفيا ولّغويا، مع التّركيز على مفهوم المصطلح الإسرائيلي. وحتى الموسوعة الفلسطينية على أهميتها الكبيرة، فإنها تناولت المصطلحات اليهودية والفلسطينية في سياق سرد تعريفي وليس تحليلي.

ولذلك سعى هذا البحث لتجريد المصطلحات المباشرة في الخطاب الفلسطيني ذات الصلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتفكيك دلالات هذه المصطلحات اللغوية والمعرفية، لاستجلاء المفاهيم المضمرة فيها والمحمّلة عليها، والغاية من ذلك تقديم ما أسماه عبد الوهاب المسيري في موسوعته اليهود واليهودية والصهيونية (٢٠٠٣) بالمفاهيم (المضادة)، أو البديلة التي يقترحها البحث الحالي. وعليه قام الباحث بتحليل عينة من المصطلحات السياسية والإعلامية في الخطاب الفلسطيني لغويا ومعرفيا، واقترح مصطلحات بديلة لعدد من المصطلحات الموظفة في الخطاب الفلسطيني المتماهية مع الخطاب الإسرائيلي، وذلك لأهمية المصطلح الإعلامي والسياسي، ولضرورة توحيد هذا المصطلحات في الخطاب الفلسطيني على أساس إنتاج دلالة موحدة لها.

الإطار النظري للبحث

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات النوعية التي تفسّر الظواهر وتحللها وتبين أبعادها ودلالاتها، ويوظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وسيستفيد من المنهج « المعرفي التحليلي المركّب، والتفسيري الاجتهادي المركّب » كما طوره المسيري (المسيري، ٢٠٠٣). وتم رصد المصطلحات الموظفة في الخطابين السياسي والإعلامي الفلسطينيين، وبخاصة المصطلحات الواردة في الخطاب الفلسطيني بعد اتفاق « أوسلو » عام ١٩٩٣، إذ راعى فيها المجالات السياسية والتاريخية والجغرافية والدينية.

يمكن تعريف المصطلح على أنه «اتفاق طائفة ما على شيء مخصوص (...)» [ومن ثم] اتفاهم على مدلول كلمة أو إشارة أو رقم أو مفهوم، وذلك يتم نتيجة تراكم معرفي وحضاري وممارسة فكرية عبر الزمن» (المسيري، ٢٠٠٣، ص ٤٢). أما من حيث المعنى فهو «ما يقصد بشيء، ومعنى الكلام فحواه ومضمونه وما يدل عليه القول أو اللفظ أو الرمز أو الإشارة» (المسيري، ٢٠٠٣، ص ٦٠). والمعنى « ليس شيئا في نفسه، وإنما هو مجموعة من العلاقات التقابلية» (الشوملي، ١٩٩٣، ص ٢١٨)، وعلي ذلك فإن التعبير الاصطلاحي « يستمد معناه من المواضع واصطلاح الجماعة اللغوية» (حسام الدين، ١٩٨٥، ص ٧٨).

ويرى الباحث أن المصطلح هو خطاب معرفي، والخطاب كما ترى ميلز « ليس مجموعة علامات أو امتداد نص، بل بوصفه وفق فوكو «ممارسات تشكل الموضوعات التي تتطرق إليها تلك العلامات». بهذا المعنى يكون الخطاب شيئا ينتج شيئا آخر، أو قولا، أو مفهوما، أثرا، أكثر من كونه شيئا يوجد بنفسه، أو يمكن تحليله في انعزال، ومن الممكن الكشف عن البنية الخطابية التي تتكون في إطار معين، وذلك تبعا لطريقة معينة للتصرف والتفكير» (ميلز، «مدخل إلى الخطاب»). وبما « أن المعرفة قوة [ولذلك هو]

تعبير عن إرادة القوة (علي، ٢٠٠٩، ص ٦٧)، بما يتفق مع نظرية الخطاب وعلاقته بالقوة والحقيقة عند ميشيل فوكو، وعلى ذلك فالخطاب يهدف ولاسيما المصطلح السياسي والإعلامي إلى إحداث تغيير ثقافي ومعرفي في موضوعه لدى المتلقي، وبما أنه معرفة، ويتمتع بقوة إرادة، فهو يعمل على «توليد معرفة جديدة سواء بدافع الحاجة إليها لحل إشكاليات عجزت المعرفة عن حلها أو حتى بغير هذا الدافع» (علي، ٢٠٠٩، ص ٧٠). وعلى ذلك، فإن هذا المصطلح هو القاعدة لإنشاء تصوّر عن مقاصد المصطلح نفسه، وحين تستقر الدلالة والمعنى كمفهوم في وعي المتلقي، فإنه ينشئ حكماً على مقصد المصطلح من خلال دلالاته. فالمفهوم هو «المعنى الذهني الذي يثيره اللفظ في الأذهان، واللفظ دلالة كلامية عليه» (الميداني، ٢٠١١، ص ٤٥).

وعلى أساس ذلك، فإن إنشاء المصطلح السياسي أو الإعلامي، هو عملية فكرية تتم وفق مسارات أربعة متكاملة، اثنان منها يتصلان بمنتج المصطلح، وآخران يتصلان بالمتلقي:

١. المسار السطحي: وهو البناء اللغوي للمصطلح لفظاً وتركيباً، ويرتكز بناؤه على متغيرات عديدة منها "التقديم والتأخير، أو الحذف والإضمار" (دعمس، ٢٠١٢، ص ١٦٨). في الألفاظ والترتيب والتركيب، مثل: (شرقي القدس / يقابله / القدس الشرقية).
 ٢. المسار العميق: وهو إنتاج المعنى والدلالة التي تحمل على اللفظ المنتج لها، فهي عملية "ذهنية توجد في الذهن، وترتبط بتركيب جُملي أصولي، يكون هذا التركيب رمزاً لذلك المعنى وتجسيداً له" (دعمس، ٢٠١٢، ص ١٦٨).
 ٣. إدراك دلالة المصطلح: ويكون من طرف المتلقي. يدرك "قواعد جديدة، أي منطقاً جديداً"، (الجابري، ١٩٩١، ص ٢٥، بتصريف)، من حيث ما ترمي إليه دلالاته.
 ٤. تدويت المصطلح وتطبيقه: أي أن المتلقي يتبنى دلالة المصطلح ومعناه ويلتزم به قيمياً ومعرفياً وسلوكياً. وهذا يتوقف على "التواصل التفاعلي" (الجابري، ١٩٩١، ص ٢٥)، بين بنية المصطلح ومعناه وفعل المتلقي.
- وبناء عليه، فإن المصطلح يتكون من عناصر هي "الشكل وهو الوعاء اللغوي أي اللفظ، والمفهوم وهو الصورة الذهنية لشيء موجود في العالم الخارجي، وميدان المصطلح وهو مجال النشاط الذي يُستخدم فيه" (ابن مالك، ٢٠١٤، ص ٢٣-٢٤).
- وبما أن المصطلح هو خطاب معرفي، فهو يعتمد في بنائه على اللغة، فاللغة هي "صناعة المعرفة وصانعتها" (علي، ٢٠٠٩، ص ٧٧). فإنها هي من أهم أدوات التشكيل الثقافي (...) وتوفر الاشتقاق والتركيب والمزج والتحت" (بلييل، ٢٠٠١، ص ١٣)،

وهذه لازمة لبناء هيكلية لغوية تُحمّل عليها الدلالات والمعاني التي يقتضيها المصطلح. وعلى ذلك فإن تحليل المصطلح السياسي أو الإعلامي لغويا، وللاستدلال على معانيه لا يتم إلا بالاستناد إلى ضوابط معرفية كمرجعية نظرية ضابطة للتحليل. فللمعرفة ضوابط لا بد من أن يلتزمها التحليل حتى يكون "سليما موصلا إلى تصور صحيح، أو تمييز واضح" (الميداني، ٢٠١١، ص ٢٤). وأهم هذه الضوابط المعرفية التي يعتمد عليها الباحث في تحليله للمصطلحات هي تلك التي وردت في الميداني ٢٠١١: التشابه في التركيب، التشابه في الألفاظ، الاختلاف في الدلالة، التماثل، التناظر، التواطؤ، التضاد، التخالف، التباين الاشتراك، الإضافة، التساوي، الكلية والجزئية، الحضور، الغياب العمومية والخصوصية، لزوم الأشياء، الكم _ منفصل أو متصل، الجوهر _ فرد أو مركب، العرض، الإدراك التصديقي، الإدراك التصوري، الإدراك الحسي، الإدراك العقلي» (الميداني، ٢٠١١، ص ص ٥٧ - ٥٨، ص ص ٣٢٨ - ٣٣٣).

تحليل المصطلحات

فيما يلي عرض تحليلي للدلالات اللغوية والمعرفية لأهم المصطلحات في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي مبينين إشكالياتها اللغوية وأبعادها السياسية.

مصطلح (القدس والضفة الغربية)

يوظف الخطاب الفلسطيني الرسمي والحزبي هذا المصطلح متماهيا مع المصطلح الإسرائيلي. ويتبين أن هذا المصطلح يتألف من مقطعين: الأول القدس، والثاني الضفة الغربية، وهو مصطلح منحوت بقصد إنتاج مصطلح واحد يعطي دلالة واحدة. فالمصطلح في الخطاب الإسرائيلي مبني على التخالف بين المنطقتين (القدس والضفة الغربية)، والواو الواردة هي للمغايرة والفصل، وليست للعطف، أي ليست القدس معطوفة على الضفة بمعنى مصاحبة لها سواء على الترتيب القبلي أو الترتيب البعدي، فيفهم بالعطف أنهما متلازمان بحيث لا تكون إحداهما دون الأخرى. ويرى الباحث أن حرف «الواو» الوارد في المصطلح له وظيفة إضافية وهي الحد بين شطري المصطلح، والحد يعني «الفصل بين الشئيين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر» (الحديدي، ٢٠٠٦، ص ١٧)، ما يعني الفصل بين القدس وباقي مدن الضفة الغربية.

يوفر مبدأ التخالف وفقا للخطاب الإسرائيلي عدم وجود علاقة أو رابط بين المنطقتين ولا من أي نوع، أي أن القدس ليست جزءا من أراضي الضفة الغربية، وإنما منفصلة عنها. إذ يتم استبعاد خاصية أو صفة الوحدة بين القدس والضفة، أو حتى صفة الجزئي والكلي، أي أن القدس ليست جزءا من الكلي وهي الضفة، وبالتالي انتفاء اللزومية السياسية التي تقر بأن القدس هي جزء من الضفة، ما يعني نفي صفة الاحتلال عنها، ومن ثم نفي

التساوي بينهما بأنهما أرض محتلة معا، فيُخرج القدس من أي صراع على مصيرها، وحصّن ذلك بقانون اعتبارها عاصمة لدولته. وذلك بخلاف الواقع الجغرافي والتاريخي، إذ هما منطقة واحدة وفقا لما كانت عليه حدود عام ١٩٦٧.

وعززت سلطات الاحتلال موقفها هذا بشواهد «قانونية»، من بينها قانون ضم القدس عام ١٩٨٠، ومن ثم إصدار بطاقات تعريف إسرائيلية خاصة بمواطني القدس الفلسطينيين مغايرة لبطاقات التعريف الخاصة بمواطني باقي مدن الضفة الغربية، فاكتسب عامل التخالّف بعدا آخر غير البعد الجغرافي وإنما الديمغرافي أيضا. ثم يتولّد عن تكرار ضخ هذا المصطلح في الخطابين السّياسيّ والإعلاميّ حالة من التّشكيك لدى الوعي المستهدف، _هنا_ الوعي الفلسطيني، فيبني إدراكات تصورية على وجه الخصوص بدلا من العموم، بأن المنطقتين متغايرتين فعلا وليستا منطقة واحدة، وينبثق عنه إدراك تصديقي بأن القدس ليست جزءا من الضفة ولا نسبة سياسية بينهما، وهذا التّعاير واضح في الخطاب التّدائلي الجماهيري، من خلال التّعبير، «مواطنو القدس» و«مواطنو الضفة».

الخطاب السّياسيّ الفلسطيني الرّسميّ والحزبي وأحيانا الإعلاميّ، يتبنى المصطلح ذاته «القدس والضّفة الغربيّة»، ويعيد إنتاجه بكثافة، فهو من حيث التّركيب اللّغوي يتماهى لفظيا مع المصطلح الإسرائيلي، أي التّوافق في التّركيب واللفظ، فلا تغاير بين المصطلحين على الأقل ظاهريا، مما يؤدي إلى التّشكيك لدى المتلقي فيظن أنّهما متماهيان (متوافقان) لفظا ودلالة ومعنى، مما قد يحدث تضاربا معرفيا لدى المتلقي الفلسطيني، فمن المحتمل أن يتبنى المعنى والدّلالة الإسرائيليّة للمصطلح.

مصطلح شرقي القدس / غربي القدس

يقتصر هذا المصطلح على الخطاب الإسرائيلي السياسي والإعلامي. وكل جزء يتألف من لفظتين وهما تدلان على الاتجاه أو الجهة جغرافياً. وعند التدقيق في بنائهما اللغوي، نجد أن مفردة (القدس) هي المشترك بينهما المضاف إليها، وبحكم ذلك فهي المنسوب إليها كل من (شرقي وغربي) فشرقي مضافة إلى القدس وكذلك الغربي مضافة إليها أيضاً، أي أن كليهما ينتسبان للشيء ذاته وهي القدس ويقصد بذلك التعريف بأحياء القدس شرقيها وغربيها، وهنا يتحقق مبدأ التماثل، والتماثل هنا _ يعني « نسبة بين معنى ومعنى آخر مساوٍ له في النتيجة » (الميداني، ٢٠١١، ص ٥٦)، فمفردة (شرقي) تدل على معنى الشرق، ومفردة (غربي) تدل على معنى الغرب، وهما بذلك معنيان قائمان بذاتهما، ولكن بما أنهما ينتسبان إلى مشترك واحد (القدس) فهما متساويان في النتيجة، أي أن ما في أحدهما ينطبق على الآخر.

تهدف الصياغة اللغوية للمصطلح وبنائه اللفظي إلى أن يبني المتلقي تصوره الإدراكي عن جهتي القدس، بأن إدراكه لجهة لا تتم إلا بإدراكه للجهة الأخرى، فشرقي القدس، لا تدرك إلا بغربيها، وهذا إدراك حسي.

من هنا يتبين أن البناء اللفظي للمصطلح يخدم الدلالة والمعنى المقصودين منه إسرائيلياً، وهو أن القدس واحدة، لها أحياء غربية وأخرى شرقية، وليست قدسين. وهذا إدراك عقلي أو منطقي. والتصنيف الإسرائيلي لهذه الأحياء هو تصنيف ديمغرافي (فلسطينيون في الأحياء الشرقية، ويهود في الأحياء الغربية) وليس تصنيفاً جغرافياً منفصلاً، ونلاحظ أن بناء هذا المصطلح وتضمينه للخطابين السياسي والإعلامي لا يتناقض مع قرارات الاحتلال باعتبار القدس (عاصمة موحدة) للكيان الإسرائيلي.

مصطلح القدس الشرقية / القدس الغربية

هو مصطلح أنتج الخطاب السياسي الفلسطيني وتبناه الخطاب الإعلامي، وتأسس على أساس ما كان واقعاً قبل الاحتلال عام ١٩٦٧، حين احتلت (إسرائيل) القدس بحدودها الجغرافية والتاريخية بما في ذلك البلدة القديمة والأحياء الأخرى خارج الأسوار، وكان يفصل القدس عن تلك الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ جدار (مندلبوم) أو ما يعرف بخط الهدنة. وقد فرت هذه البيئة السياسية والجغرافية أرضية لبناء مصطلح القدس الشرقية / القدس الغربية على اعتبار أن ما يقع شرق خط الهدنة هو القدس الشرقية، وما يقع غرب خط الهدنة هو القدس الغربية. وي طرح الخطاب الفلسطيني هذا المصطلح كحلٍ للصراع مع الاحتلال بشأن القدس. وعند تحليل هذا المصطلح يتبين أنه مكون من جزأين متقابلين القدس الشرقية يقابله القدس الغربية، والشرق صفة

والغرب صفة كذلك، وليس نسبة إلي، أي ليست مضافة، تصف الموصوف _ هنا _ وهو القدس، وعلى ذلك يؤكد البناء اللغوي بصيغة المُعرّف القدس الشّرقيّة للمصطلح، والمعرّف هو « تحديد معنى الشّيء » (معجم المعاني)، أي أنه تم تحديد ماهية القدس وعرفها بالشّرقيّة، والشّرقيّة _ هنا _ تدل أكثر على الحدود المعرّفة المحددة بتلك الواقعة في الشّرق لحدود شيء آخر، وقد يكون ذلك الشّيء قدسا أخرى يطلق عليها القدس الغربية، ما يعني طبقا للمصطلح الفلسطيني أنه ليس بالضرورة أن تكون هناك قدس واحدة، فثمة قدسان واحدة شرقية فلسطينية وأخرى غربية إسرائيلية قائمتان بذاتهما، فالصفة _ هنا _ الشّرقيّة / الغربية توضح الموصوف القدس، على وجه التّباين، أي أنّهما مختلفتان في الدلالة والمعنى، ولا ينطبق على ما في أحدهما على الآخر، وليس كما على وجه التّماتل متساويتان في الشّيء ذاته. وبالتالي فإن إدراكهما من طرف المتلقي يكون إدراكا حسيا الشّرقيّة والغربية، وإدراكا عقليا بما أنّهما قائمتان على وجه التّقابل المتضاد والمتباين، إذ هما مدينتان متقابلتان متضادتان، « أي عدم اجتماعهما معا » (الميداني، ٢٠١١، ص ٥٤). فكل واحدة تقابل الأخرى بانفصال عنها. مع أن الواقع يؤكد أنه ليس ثمة قدس إلا قدس واحدة.

ويلاحظ من خلال تحليل خطابات إسرائيلية (لغاية هذا البحث) أنها لم تتضمن مصطلح القدس الشّرقيّة والقدس الغربية، مقابل تبيينهما مصطلح شرقي القدس / وغربي القدس، وسبق أن تم توضيح ذلك سابقا.

مصطلح مستوطنة

مصطلح يتكون من مفردة واحدة، ويشترك في بنائه اللفظي الخطابان الفلسطيني الرّسمي والإسرائيلي بشقيهما الإعلامي والسياسي، فهما بذلك متماثلان في البناء اللغوي. ولكنه مصطلح إشكالي في الخطاب الفلسطيني الحزبي، بمعنى تعدد المصطلح الحزبي فيما يدل على شيء واحد، بينما هو واحد في الخطاب الإسرائيلي.

ويتبين أن مصطلح «مستوطنة» متداخل من ناحية اللفظ في الخطابين الفلسطيني والإسرائيلي، ولكنهما « وحدتان بداليتين مختلفتين متباعتين لهما الشّكل الصرفي نفسه» (الحديدي، ٢٠٠٦، ص ٥٨).

فالأصل اللّغوي «لمستوطنة»، هو الاسم وَطَنٌ، والوطن هو « مكان إقامة الإنسان ومقره، وإليه انتماؤه، سواء ولد فيه أم لم يولد» (معجم المعاني). والفعل هو وَطَنَ أي « أقام في المكان وسكنه وألفه واتخذها موطنًا » (معجم المعاني). ومعنى «مستوطنة» «أرض ينزل فيها أجنبي ويتخذها موطنًا له غصبا عن أهلها الأصليين» (المعجم الوسيط). واستخلاصا من المعنى اللّغوي «لمستوطنة» فمع الرّمن قد تتحول المستوطنة من واقع

مفروض (فعل سائد بالقوة) إلى واقعي ناتج بحكم الأمر الواقع، بمعنى أنها ستصبح حيزا مكانيا واقعيًا لمن يقطنها بحكم ديمومتها، أو أنها «الواقع الموضوعي» (المسيري، ٢٠٠٣، المجلد الأول، ص ٢٨). واستخلاصا من المعنى اللغوي الظاهري السطحي، قد يدرك المتلقي أن اجتماع المصطلح في الخطابين الفلسطيني والإسرائيلي في اللفظ يعني بالضرورة اجتماعهما في المعنى والدلالة، فيترك ذلك انطبعا أنهما واحد. مع أن المعنيين والداليتين متناقضتان، ففلسطينيا تعني الاغتصاب والسلب بالقوة، وإسرائيليا تعني التوطن والألفة والسكينة.

مصطلح مستعمرة، الاستعمار

مصطلح مستعمر يقتصر على خطاب حزبي فلسطيني (يساري)، ولا يأتي في الخطاب الرسمي السياسي أو الإعلامي.

يفيد معنى مستعمرة سياسيا في اللغة «إقليم يحكمه أجنبي يتوطنه أو يكتفي باستغلاله اقتصاديا وعسكريا، كما تعني طائفة من الناس تهجر بلادها وتسكن مجتمعة بلادا أخرى» (المعجم الوسيط). ومستعمرة هي اسم مفعول ومستعمر صيغة مفعول أيضا من عمّر، ثم منه صيغة استعمر، ومعنى استعمر الأرض «عمرها وأمدّها بما تحتاج إليه لتصلح وتعمّر» (لسان العرب)، وفي الاشتقاق اللغوي عمّر المكان أي سكنه، فدلالة الظاهر اللغوي للمصطلح تتسجم مع الفكرة الصهيونية بأن اليهود جاءوا فلسطين الصحراء الخراب فعمروها.

بتحليل النص اللغوي، يتضح أنه ينطوي على احتمالات، الأول التوطن، وهو _ هنا _ يماثل الاستيطان، أو الاستغلال المحدود والمؤقت فينتهي الاستعمار بمجرد انقضاء الاستفادة من موارد البلد الذي يخضع للاستعمار، وفي الحالتين كليهما فإن دلالة البناء اللغوي لمصطلح «مستعمرة» (ولا يلغيه الباحث الحالي بالكلية) ولكنّه يرى أن دلالاته قد لا تصل إلى المعنى المطلق للاحتلال الدائم للأرض والثروات وطرد المواطنين، في حين أن الوجود الإسرائيلي يستهدف فلسطين إحلالاً أي يحل محل أهلها بطردهم، وليس بمشاركة المكان والزمان، أو الاكتفاء باستغلال ثروات البلد، ولاسيما أن المحتلين الإسرائيليين لم يأتوا إلى فلسطين في هجرة طبيعية، وإنما كان قديمهم لتحقيق هدف احتلالي وجودي. بخلاف الدول التي كانت تستعمر أقاليم أخرى ليست لها وانتهت بمقاومتها. والإحلال هو الحلول في المكان والزمان، وحتى يتحقق ذلك فلا بد من إلغاء وجود من كان في المكان.

ويستدعي الخطاب الحزبي اليساري الفلسطيني مصطلح مستعمرة / مستعمر من المصطلح الإنجليزي (Colony) للتعبير عن الوضع القائم في فلسطين.

ويؤكد اللغويون أن المصطلح هو «عنصر أو تركيب لغوي خاص بمجموعة لغوية معينة، وليس له مقابل شكلي في الترجمة إلى لغات أخرى، وهي إحدى الصّعوبات التي تواجه المترجمين، فالترجمة الحرفية _ هنا _ غير مقبولة» (بلييل، ٢٠٠١، ص ١١٥)، فترجمة (Colony) هي « ترجمة تحصيلية أو ترجمة حرفية [لغوية بأن تم] إعطاء الأولوية للاعتبارات اللغوية على الاعتبارات المعرفية حيث ينشغل باللغتين المنقول منها والمنقول إليها من حيث المعجم أو من حيث التراكيب » (ابن مالك، ٢٠١٤، ص ٤٤).

يتبع ذلك محاولة تطويع اللفظ لينتج المعنى المدرك في الذهن عن الاستيطان. فإذا كان المقصود هو ترجمة السياق العام للمصطلح (Colony)، فإن السياق العام هذا يجب أن يوافق المجال التداولي للمصطلح ويكافئه الذي سيطبق فيه المصطلح لغة ودلالة، وهو _ هنا _ السياق الفلسطيني في إطار صراعه مع الاحتلال، الذي تقتضيه خصوصيات كثيرة. ولذلك تبقى « إشكالية المعنى، وهذه الإشكالية يتعذر حسمها » (علي، ٢٠٠٩، ص ٧٨). وبالتالي فإن الدلالات والمعاني المقصودة من مصطلح مستعمرة المستوحاة من مصطلح (Colony)، هي دلالات ومعان إشكالية إذا ما أريد الاحتفاظ بها في الخطاب الفلسطيني ونطاقه التداولي في الصراع مع الاحتلال فهو لا يوفر « الدقة في التعبير » (الحيادرة، ٢٠٠٣، ص ٦٨، الكتاب الثالث) عن الواقع. وعلى هذا الأساس قد تترك دلالة مستعمرة وما ينتج عنها من فعل (مستعمر، عمّر) في الذهنية الإدراكية للمتلقى دلالة السكن، والإعمار، والإصلاح، وإشغال الفراغ، أو المكان الخاوي.

مصطلح مغتصبة

ينفرد بهذا المصطلح الخطاب الفلسطيني الإسلامي، وتحديدًا خطاب (حماس)، لتمييز خطابها فيما يتعلق بالاستيطان عن الخطابات الأخرى الفلسطينية.

يلاحظ أن هذا المصطلح مكون من لفظة واحدة، ويشير إلى المستوطنة كمغتصبة. وهو من « التعبيرات الاصطلاحية الدالة على نشاط الإنسان السلبي (...)، بما في ذلك القدرة والاستطاعة التي يترتب عليها الإساءة والضّرر » (حسام الدين، ١٩٨٥، ص ١٦٨؛ ص ١٧٦؛ ص ١٩٧)، وليس على ما نتج عن هذا النشاط. فمصطلح مغتصبة يدل على الفعل نفسه، أي أخذ الأرض بالقوة، وقد يدل على التخريب، لكنه لا يدل على الغاية التي اغتصبت من أجلها الأرض وهي احتلالها.

وعند التدقيق في معناه اللغوي وتركيبه اللفظي، فسيتبين أنه من « الطّبيعة المجازية للتعبير الاصطلاحية » (حسام الدين، ١٩٨٥، ص ٨٧). فقد شبه الاستيلاء على الأرض بفعل الاغتصاب، ولكن هذه الطبيعة المجازية في التعبير الاصطلاحية قد لا تقود إلى الدلالة العميقة لمقصد المصطلح ذاته، الذي يجب أن يدل عليه لفظه صراحة ومباشرة.

فإن مغتصبة مشتقة من الغصب، ومعنى ذلك «أخذ الشيء ظلما» (المعجم الوسيط)، ودلالاتها أن الاحتلال اغتصب الأرض قهرا ورغمما عن إرادة أهلها.

وعند التدقيق في معنى المصطلح أكثر سنجد فعل الاغتصاب يكون مرتبطا بالسلطة أي الحكم، وهو دال أيضا على فعل اغتصاب العرض (لمرأة)، وفعل الاغتصاب للأرض لا ينطوي على الديمومة إذا ما وضعنا مغتصبة في وضع تقابلي مع مصطلح مستوطنة، فالاغتصاب قد يكون مؤقتا وينتهي في مرحلة ما، ولكن وفقا للمفهوم الإسرائيلي، فإن الاستيطان يعني «العودة والبقاء». فالملاحم التكوينية لمغتصبة هي (الإجبار، الإكراه، ضد الإرادة، عنوة، دون الرضا وما مائل). في حين أن الملاحم التكوينية لمصطلح «المستوطنة» هي (التوطن، الوطن، الاستقرار، الديمومة، وما مائل)، وعند المقارنة في الوضع التقابلي بين الملاحم التكوينية المصطلحين كليهما سنجد أن دلالة مصطلح مغتصبة لا تعبر عن فعل الاستيطان وفقا للمنظور الإسرائيلي، وإنما قد تعبر عن المعنى القريب باعتبارها كناية، وفي «التعبير الاصطلاحي لا يجوز إرادة المعنى القريب حتى وإن وجد» (حسام الدين، ١٩٨٥، ص ٩١)، بل يجب إرادة المعنى العميق. هذا إضافة إلى أن مصطلح مغتصبة ليس رديفا لا في اللفظ، ولا في التركيب، ولا في الدلالة للمصطلحات الأخرى في الخطاب الفلسطيني على تنوعه (مستوطنة، مستعمرة) كما في الخطابين الرسمي والحزبي اليساري. ما يعني أن مصطلحا فلسطينيا ثالثا أضيف إلى حقل دلالي واحد، وهو الاستيطان، فهذا التعدد قد يؤدي إلى تشتت الدلالة الحقيقية لفعل الاستيطان، وإلحاق لبس في وعي المتلقي، فتختلط عليه المفاهيم ودلالاتها. فيتكون لديه إدراك تصوري أن كل مصطلح من هذه المصطلحات له دلالة مغايرة أو مختلفة.

مصطلح جدار الفصل العنصري

هذا المصطلح يختص به الخطاب الفلسطيني، وصيغة بنيته اللغوية مستوحاة من نظام الفصل العنصري في دولة جنوب أفريقيا إبان الحكم العنصري، الذي كان يفصل بين مواطني جنوب أفريقيا البيض عن مواطنهم السود وعزلهم في كانتونات خاصة.

ومن الواضح أن دلالة المصطلح، تتوافق مع حالة جنوب أفريقيا، لكنها لا تتوافق مع الحالة في فلسطين. فالموافقة في الدلالة تعني «ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقا لمدلول في محل النطق، ويسمى فحوى الخطاب» (كرعين، ١٩٩٣، ص ٨٣). فمدلول النطق _ هنا _ الذي تشير إليه مفردتا الفصل والعنصري، لا تتوافق مع مدلول الواقع. فالفلسطينيون هم ليسوا مواطنين إسرائيليين على غرار (البيض والسود في جنوب أفريقيا)، ليأتي الجدار ليفصل بينهم لأسباب عرقية أو دينية وغير ذلك، فالفلسطينيون والإسرائيليون مختلفون وليسوا شعبا واحدا بينما الدلالة الحقيقية للجدار هي تحقيق

أغراض سياسية أو أمنية إسرائيلية، فالخطاب الإسرائيلي يطلق على الجدار مسمى «الجدار الأمني» وهو مقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ للحيلولة دون وصول المقاومين الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. ويرى الباحث أن الصيغة اللغوية للمصطلح تُضعف دلالاته، ولا سيما أن المتلقي سيبنى تصورا إدراكيا مغايرا للواقع، بأنه في حالة إزالة الجدار سينتهي الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما انتهى في جنوب أفريقيا. وقد يرى البعض ليس بالضرورة أن يدل التركيب اللغوي _ هنا _ على المعنى الكامل، وإنما يكفي ما يُقصد بالمصطلح وفهمه من خلال سياقه، قد يكون هذا مقبولاً لو أن ليس ثمة مصطلح إسرائيلي صيغ ليدل على معنى دقيق ومطلق وهو البعد الأمني أو مقاصده السياسية. لذلك فلا بد أن يقابله مصطلح فلسطيني يدل على معناه المطلق وليس الاكتفاء بالقصد منه.

مصطلح «عرب إسرائيل» / «الوسط العربي في إسرائيل»

مصطلح «عرب إسرائيل» خاص بالخطاب الإسرائيلي، وتأثر به الخطاب الشعبي الفلسطيني التداولي بحكم تأثير الإعلام، وتقصد به حكومة الاحتلال « فلسطينيو عام ٤٨ » على وجه التحديد. وقد أنتج هذا المصطلح بصيغته اللفظية المحددة ليحقق أمرين: الأول إسقاط الهوية الفلسطينية عن المواطنين الفلسطينيين في الجليل والمثلث والساحل والنقب، والثاني « اعتبار هؤلاء الفلسطينيين مجرد جماعة تقيم في دولة إسرائيل لا حقوق قومية لها » (يقين، ٢٠٠٨).

يبين مُكوّنَا المصطلح «عرب» و «إسرائيل» ظاهريا عند اتحادهما بصيغة «عرب إسرائيل» أنهما متحدان في موضوعهما، ولكن الصيغة اللغوية توضح أن «عرب مضافة إلى إسرائيل» (عتيق، ٢٠١٣)، والإضافة لا تعني النسبة بين الاسمين، أي أن «عرب» هم جزء من «إسرائيل»، فهي ليست إضافة يقصد منها بإدراك أحدهما أو معناه يدرك الآخر. وبالتالي فإن الاقتران بين «عرب» و «إسرائيل» = «عرب إسرائيل» هو اقتران تُلْفِيقي على وجه التناقض فبوجود أحدهما ينعدم الآخر، والانعدام _ هنا _ تذييبي قوميا وهوية. فتُبيّن صيغة المصطلح أن مفردة «عرب» هي الملققة لمفردة «إسرائيل» إذ جاءت بصيغة نكرة بقصد التبعية، وليس بصيغة المعرّف «العرب الإسرائيليون»، والنكرة « ما وضع لشيء لا بعينه وليس فيها التخصيص، ومعناها المباشر الإنكار، أو غير المعروف أو غير المهم » (معجم المعاني)، ويبين معجم الوسيط الشّخص النّكرة هو الذي « نكرة في قومه » (المعجم الوسيط).

وعند التعمق في بناء المصطلح، سيتبين أنه ينطوي على معنيين « معنى مركزي وآخر هامشي » (الشوملي، ١٩٩٣، ص ٢٢١)، فيما أن «عرب» ملحقة إلى «إسرائيل» أو

مضافة إليها، إنَّ الملحق أو المضاف يكون أصغر من المضاف إليه، فكما باب الغرفة، الباب أصغر من الغرفة وملحق إليها، فهو هامشي، وبما أن (إسرائيل) هي المركز، فهي التي يُلحق إليها ما غيرها أو يُضاف وليس العكس، فيحقق هذا البناء اللغوي للمصطلح دلالة وظيفية بحكم الواقع، إذا كان ثمة عرب ولكن لا يعني لوجودهم أي دلالة وطنية أو سياسية.

وهذا ما يمكن استيضاحه أكثر من حيث تبين أنهما متناقضتان في الدلالة، ويقصد بالدلالة هنا، الدلالة القومية، (فإسرائيل) ليست عربية، أما فلسطينيو الداخل هم عرب القومية. وإذا إنهما مختلفان في الدلالة، فلا ينطبق أحدهما على الآخر، وما فيهما لا ينطبق بالضرورة، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون إدراك أحدهما هو إدراك للآخر، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة «حضور وغياب»، فلفظة عرب حاضرة على المستوى الظاهري السطحي في المصطلح، لكنها من حيث الدلالة على المستوى الجوهرى العميق غائبة في المضمون والفعل والتأثير. فالحاق «عرب بإسرائيل»، هو ليس مضافا، أو تضمينا، أو جزءا من كل، أي أن العرب ليسوا جزءا من (إسرائيل)، وبما أنهما متناقضتان بالضرورة، فيمكن ارتفاع «عرب» أي انعدام الوجود لأن القصد من صياغة المصطلح بتركيبته اللغوية القائمة على النكرة هو إنكار الوجود «العربي» أي عدمه في التاريخ. ولا يغير شيئا كونهما مجتمعين شكلا في صيغة واحدة «عرب إسرائيل»، ولا سيما حين ينفي الأقوى الأضعف.

ويلاحظ أن حرص الخطاب الإسرائيلي على استعمال كلمة «عرب» في المصطلح، بدلا من «فلسطيني» هو تأكيد على القصد الإنكاري لهوية المواطنين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. فمفردة عرب نفت بديلها مفردة (فلسطينيو) = (فلسطينيو إسرائيل) وأعدمت وجودها، وبذلك يكون الخطاب الإسرائيلي أنكر الوجود العربي وأعدم شخصيته سواء بصيغة «عرب» أم بصيغته «فلسطيني».

وملاحظة أخرى يمكن استنتاجها من هذا المصطلح أنه لم يأت بصيغة «الإسرائيليين العرب»، وتعني أن هناك إسرائيليين غير يهود، فلو كان الخطاب الإسرائيلي يبتغي عدم إنكار العرب «الفلسطينيين» لكان بنى المصطلح بتلك الصيغة، وهي صيغة معرّفة فالمعرّف «ما وُضع ليبدل على شيء معين وفيها التخصيص»، أي عرّفه وحدد صفاته، فيتحقق حضوره بالوجوب، فتكون مفردة «الإسرائيليون» هي الموصوف ومفردة «العرب» صفة، ويكون إدراك دلالة المصطلح ومعناه إدراكا عقليا، فكما أن هناك إسرائيليين سواء كانوا يهودا أم أمريكيين وغيرهم، فإن هناك إسرائيليين عربا، وفي هذه الحالة ينتفي (العدم) عن الوجود الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وهذا ما لا يرمي إليه الخطاب الإسرائيلي.

وساد الخطاب الإسرائيلي مصطلح أضيّق، وهو «الوسط العربي في إسرائيل»، وهو مستولد على أساس قومي «الوسط العربي»، ليقفل من دور الفلسطينيين وفعلهم في المكان والزمان، وأنهم مجرد رعايا أو جماعات ليست أصيلة. ويلاحظ أن مصطلح «الوسط العربي في إسرائيل» يتكون لفظيا من قسمين «الوسط العربي» و «في إسرائيل» وهما قسمان مركبان وليسا بالضرورة أن يفهم معناهما باجتماعهما معا، وصياغة كلا القسمين صياغة ظرفية مكاني، مفردة وسط هي ظرف مكاني ومن معانيها «بين» (معجم المعاني)، ومن معاني (بين) في معجم لسان العرب «الفرقة، وبان يبين ويبنونة، وهو من الأضداد» (لسان العرب) ذلك يعني أن العرب/ فلسطينيين باثنون عن الإسرائيليين ممن يعيشون بينهم وليسوا متماثلين في الوجود والحقوق، وإنما مختلفون مع أنهم مجتمعون في المكان ذاته.

وتوضح ذلك أكثر جملة (الوسط العربي) إذ جاءت متبوعة بجملة ظرفية أخرى (في إسرائيل)، فحرف (في) الوارد في الشق الثاني من المصطلح «في إسرائيل» يفيد الترتيب، والترتيب يعني أن ثمة مجموعات سكانية أخرى، فإن إدراك المتلقي عقليا لدلالة هذا المصطلح سيكون إدراكا قائما على المقارنة مع أوساط أخرى قائمة في (إسرائيل)، أي أن الوسط العربي هو منزلة من بين منازل أخرى تتواجد في (إسرائيل)، وهذا ما فعله الخطاب الإسرائيلي فعلا، بأن أنتج مصطلحات متولّدة من المصطلح ذاته ولكنها ليست رديفة وإنما مصطلحات تمييزية، إما على أساس ديني مصطلح «الوسط المسيحي» أو على أساس مذهبي «الوسط الدرزي» أو على أساس اجتماعي «الوسط البدوي». ومع أن هذه الأوساط المولّدة من قومية واحدة وهم العرب الفلسطينيون، إلا أن هذا التشتيت يروم تشتيت الفلسطينيين إلى مجموعات صغيرة متناثرة على أوساط عدة مميزة بمسميات ليست قومية وإنما مسميات مستوحاة من دياناتهم ومذهبهم، فيصبح الديني والمذهبي والاجتماعي عوامل أساسية وليست الفلسطينية كهوية وقومية واحدة وموحدة، إضافة إلى أن هذه الأوساط ستصبح بعد نفي المشترك بينها مجرد دوائر صغيرة هامشية تدور في مدارات منفصلة وليست متصلة بقومية واحدة، تدور حول «نواة مركزية» (الشوملي، ١٩٩٣، ص ٢٢٢) وهي هنا (إسرائيل)، وهذا ما يؤكد البناء التركيبي اللفظي للمصطلح (الوسط العربي أو الدرزي أو المسيحي أو البدوي في إسرائيل)، فكل هذه الأوساط أطراف أو هوامش، أو هي محتواه (في إسرائيل)، والمحتوى مخفي غير مرئي أو غير ظاهر، هذا ما يدلّ عليه حرف «في» المسبوق في المصطلح. يحقق ذلك هدفا إسرائيليا بأن يتولّد تصوّر إدراكي أن غير اليهود في (إسرائيل) هم أقلية أو أقليات دينية ومذهبية واجتماعية. فالأقلية تعني إما دينية أو قومية أو عرقية أو غير ذلك. في المقابل لا نجد في قاموس مصطلحات الخطاب الإسرائيلي مصطلحات مناظرة لوصف اليهود على

أساس عرقي أو مذهبي، فلا يوجد مصطلح «الوسط اليهودي العربي» ممن جاءوا من دول عربية أو «الوسط اليهودي الأثيوبي» أو «الوسط اليهودي الروسي» أو «الوسط اليهود الأمريكيين».

مصطلح « شطري الوطن »

ثمة فرق بين شطري وجناحي الوطن، فالجناح لا تعني التّصف الآخر والذي قد يكون منفصلاً، بل يعني لغويًا هو «الجانب» (المعجم الوسيط) المرتبط بشيء له جناح مقابل مرتبط في آن بالشيء ذاته، تمامًا مثل جناحي طائر واحد.

يتداول الخطاب الرّسمي الفلسطيني السّياسي والإعلامي مصطلح « شطري الوطن » للدّلالة على الضّفة الغربية وقطاع غزة، وكأنهما كلّ فلسطين مستبعدًا بذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ من مفهوم الوطن، فهذا الخطاب لم يميز بين حدود السّلطة الفلسطينية (الدّولة) والوطن، معتبرا أن حدود الأراضي التي تسيطر عليها السّلطة هي الوطن التزامًا باتفاقيات «أوسلو»، أي يقر ضمنا أن الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ هي (إسرائيل).

المصطلحات البديلة

نعرض في القسم التالي مصطلحات بديلة للمصطلحات السابق ذكرها بما يتجنب حالة التواطؤ في اللفظ مع المصطلح الاسرائيلي، ويعيد تشكيل مصطلحات مغايرة أو مناقضة للمصطلح الاسرائيلي لفظاً ومعنى باعتمادها واقع الاحتلال عموداً أساسياً في التحليل.

مصطلح «الضّفة الغربية بما فيها القدس» بديلاً عن مصطلح «القدس والضّفة الغربية»

يقترح الباحث استخدام مصطلح «الضّفة الغربية بما فيها القدس» بدلاً عن مصطلح «القدس والضّفة الغربية»، فبالترقيق في بنية المصطلح وتركيبته اللّغوية سنجد أنها قائمة على مبدأ العمومية والخصوصية المطلقة لفظاً ودلالة ومعنى، فمن النّاحية اللّغويّة فإن كلمة بما فيها، وأصلها « (ما) وإن كانت «مسبوقة بحرف جر الباء هي اسم موصول، بمعنى الذي إن وقع بعدها ما يصلح أن يكون صلة» (المعجم الوسيط)، مما يعني أن القدس موصولة بالضّفة ومتضمنة فيها وتحتويها بكل دلالاتها. ومن ناحية المعنى فهو يحقق الخصوصية المطلقة للقدس بإظهارها في بنية المصطلح كمفردة لغوية بحمولتها السّياسية، وبما أنها متضمنة في الضّفة الغربية وهي العموم، فما ينطبق عليها ينطبق على القدس، لأن المتضمن في الشيء هو الشيء ذاته أو جزء منه، وبالتالي يتحقق المراد الفلسطيني من المصطلح لفظاً ومعنى ودلالة.

مصطلح «القدس المحتلة» بديلا عن «القدس الشرقية والقدس الغربية»

في ضوء ما ورد من تحليل لمصطلح القدس الشرقية والقدس الغربية في الخطاب الفلسطيني وشرقي القدس وغربيها في الخطاب الإسرائيلي، واستخلاصا من دلالات ذلك يقترح الباحث أن يقتصر الخطاب الفلسطيني على مصطلح القدس المحتلة دون إلحاقها بصفة تُقَسِّمها وتُوضِّحها كشرقية أو غربية، فالقدس _ هنا _ عامة، يُصاغ مصطلحها على وجه العموم لا على وجه التخصيص أو التّحديد، فيتحرر من كلّ قيد أو شرط سياسي أو جغرافي، فإذا تم نفي مفردة الشرقية وهي التّخصيص أو الأخص لا ينفي الأعم وهي القدس، طبقا لقاعدة «نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم» (الميداني، ٢٠١١، ص ٣٥٦). فهذا المصطلح المقترح المولد دلاليا فهو «مرتبط بظهور معنى جديد بالنسبة لوحدة موجودة أصلا» (غاليم، ١٩٨٧، ص ٤٩)، والوحدة الأصلية هي وجود مدينة قدس واحدة وفي الوقت ذاته محتلة، ما يعني أن مصطلح «القدس المحتلة» يكون مضادا للمصطلح الإسرائيلي ونافيا له. فالمصطلح الإسرائيلي لا يعترف إلا بقدس واحدة لها أحياء شرقية وأخرى غربية، بينما الخطاب الفلسطيني يقر بقدسين، ويعترف بإحداها للإسرائيليين لا يصارعهم عليها، بينما الإسرائيليون يصارعونه على القدس الشرقية.

مصطلح محتلة بديلا عن مصطلح مستوطنة

على ضوء ما تبين في أن الخطاب الفلسطيني على تنوعه يترادف في المصطلحات التي تعبّر عن الاستيطان الإسرائيلي ويتكوّن هذا الترادف من ثلاثة مصطلحات: (مستوطنة، مستعمرة، مغتصبة)، ومع أن الترادف لا يشترط التّطابق التّام في اللفظ بين المصطلحات المترادفة، إلا أنه يشترط أن تكون بينها «علاقة استبدال، أي إمكانية استبدال كل منها في أي سياق من سياقاتها دون اختلاف في الدلالة أي تساوي المفردات في دلالتها على المسمى والواحد» (الحديدي، ٢٠٠٦، ص ٥٣، ص ٥٤). وإذا تعنا في المصطلحات يرى الباحث أن إمكانية استبدال مصطلح بآخر لإنشاء الدلالة ذاتها غير ممكن، فهذه المصطلحات من حيث ملامحها التكوينية مختلفة ولرفع اللبس الواقع بسبب تضارب الألفاظ في الخطابات الحزبية الفلسطينية مستوطنة، مستعمرة ومغتصبة، ولاسيما أن تعدد المصطلح للتعبير عن ناتج من نتائج الاحتلال وهو الاستيطان، يخالف مبدأ جوهريا عميقا لتداول المصطلح في ميدان واحد، وهو مبدأ «التّوحد أي أن يتميز كل مفهوم اصطلاحي بشكل خاص به لا يشاركه فيه غيره، وإذا صاحبه الترادف أو تعدد الدلالة فيصبح مجرد لفظ» (ابن مالك، ٢٠١٤، ص ٢٤). فالمشكلة ليست في وضع المصطلح «بل كانت وما تزال تتمثل في وحدته» (الحيادرة، ٢٠٠٣، ص ٧، الكتاب

الأول). إذ إن في مجال المصطلحات في الحقل الواحد « لا بد من تخصيص لفظة واحدة للدلالة على المفهوم الواحد، بحيث لا يشار إلى المفهوم الواحد بأكثر من لفظة» (الحيادرة، ٢٠٠٣، ص ٩. الكتاب الأول). فقد أدى التعدد إلى فقدان التكافؤ في اللفظ والدلالة، بمعنى أن هذا التعدد في المصطلح للتعبير عن الشيء الواحد أدى به إلى عدم « الحصول على موقف يكافئ الموقف الأصلي » (ابن مالك، ٢٠١٤، ص ٥٠)، وهو ما ينتج عن الاحتلال من احتلال للأرض وتغيير معالمها وإخفائها وتهجير من يقطنها حيازة ووجودا.

لذلك فإذا وُضعت مصطلحات داخل حقل واحد، فإن التفريق بينها يجب أن يأخذ التقابلية والمقارنة، وبما أن مستوطنة في الخطابين الفلسطيني والإسرائيلي من حيث اللفظ والتّركيب واحدة، فإن مبدأ التقابلية غير متحقق.

وإذ إنه من الصّورة «تجري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي» (الحيادرة، ٢٠٠٣، ص ٨٥، الكتاب الثالث) ل «مستوطنة/ مستعمرة»، لذلك فإن الباحث يقترح مصطلحا بديلا لمصطلح مستوطنة أو مستعمرة أو مغتصبة هو مصطلح « محتلة »، إذ سيجنب «تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد» (الحيادرة، ٢٠٠٣، ص ١٩، الكتاب الثالث)، ومحتلة هي لفظ مختص « إذ يفضل اللفظ المختص على اللفظ المشترك لرفع الغموض والالتباس » (الحيادرة، ٢٠٠٣، ص ١٩، الكتاب الثالث)، ويتجلى اختصاصها في أنها مشتقة أو مولدة من مفردة احتلال التي يوظفها الخطاب الفلسطيني بكل مصادره الرسمية والحزبية والإعلامية، حين يأتي على وصف واقع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فيصفها (بالأراضي المحتلة)، فما يقع عليها من طرف الاحتلال هو احتلال من بناء أو مصادرة أو أي فعل عسكري وغير عسكري. فمفردة احتلال تعني حلّ أي نزل القوم بالمكان وهو عكس التّرحال « (المعجم الوسيط)، وفي لسان العرب تعني دخول البلاد والاستيلاء على أراضيها قهرا و غزوا « (معجم لسان العرب). فيتبين من المعنى اللغوي لمحتلة، أنها وُلدت من مفردة (الاحتلال) وهي الأصل، فالأساس في توحيد المصطلح هو «وحدة المبادئ والأسس والأصول التي يجمل الاتفاق عليها» (الحيادرة، ٢٠٠٣، ص ٧٣، الكتاب الثالث) وهو قائم بالفعل على أرض الواقع، والمتمثل في مفردة الاحتلال ودلالاتها، فيتحقق بذلك « التّناسب بين [الاحتلال ومحتلة]، أي بين الأصل والفرع، في اللفظ والمعنى» (بن مالك، ٢٠١٤، ص ٦٣، بتصرف)، فتدل المحتلة على فعل الاحتلال نفسه، مادة ومعنى مشتركا بينهما. كما يتبين أن مفرد محتلة شاملة في مراميها ومعانيها، فتعني الإزاحة بالقوة من كان يقطن في المكان وأحلت مكانهم غيرهم، ليقموا في المكان إقامة دائمة وليست مؤقتة. يضاف إلى ذلك أن محتلة، تحقق الاختلاف في اللفظ مع مستوطنة وتتناقض بالضرورة في معناها ودلالاتها. وهي تجمع

بين ظاهرها وجوهرها ، أي مطابقة بين ما هو ظاهر وما هو كامن فيه، وبما أن المعنى « ليس شيئاً في ذاته وإنما هو مجموعة من العلاقات التقابلية » (الشوملي، ١٩٩٣، ص ٢١٨)، فعلى ذلك تدرك دلالات مصطلح محتلة حين وضعهما في حالة التقابل من خلال «الملاحم التكوينية» (الشوملي، ١٩٩٣، ص ٢١٨) لهما، ويمكن تبين هذه الملاحم وفق التالي: فالملاحم التكوينية لمستوطنة هي (وطن، توطن، استوطن، استيطان، استقر، أقام)، يقابلها الملاحم التكوينية لمصطلح (محتلة) هي (احتلال، حلّ، حلول، أزاح)، فالفرق واضح بينهما.

مصطلح «جدار الضم والتوسع» بديلا عن مصطلح «جدار الفصل العنصري»

يوافق الباحث المسمى الرّسمي الفلسطيني، وهو مصطلح جدار الضّم والتّوسّع البديل لمصطلح جدار الفصل العنصري، وعند تحليل الظّاهر اللّغوي للمصطلح سيتبين أنه يتكون من مفردتين صفة للجدار وهما «الضمّ» و «التّوسّع»، وهذا يتوافق في سياقه ومعناه مع الواقع الحقيقي المحسوس. فالجدار أقيم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وليس على حدودها مع الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والتي أقيم عليها الكيان الإسرائيلي. وعند التّمعن في الصّيغة اللّغوية، سيكون واضحا أنه ضم أراضٍ جديدة إلى الكيان الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته توسعت « حدود » هذا الكيان إلى الشّرق على حساب أراضٍ جديدة تمت مصادرتها من أصحابها الفلسطينيين. فيكون سياق مصطلح «جدار الضّم والتّوسّع» موافقا للواقع والحقيقة، وينفي دلالة المصطلح الإسرائيلي «الجدار الأمني».

مصطلح " فلسطينيو الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ " بديلا عن "عرب إسرائيل":

أنتج الخطاب الفلسطيني غير الرّسمي وتحديدًا الحزبي، مصطلحا نقيضا لمصطلح «عرب إسرائيل» وهو مصطلح (فلسطينيو عام ١٩٤٨)، تُستعاد فيه الهويّة الفلسطينية كخصوصية لوصف مواطني الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. ومن خلال متابعة الخطاب الفلسطيني الرّسمي السّياسي والإعلامي (لغايات هذا البحث)، يتبين أن هذا المصطلح هو مصطلح إشكالي، ولا يقر مصطلحا واحدا، فيستعمل مرة «فلسطينيو الدّاخل»، وتارة «المواطنون داخل الخط الأخضر» وأخرى، الدّاخل الفلسطيني، ولم يُستخدم مصطلح فلسطينيو الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ التّزما باتفاقيات سياسية مع الإسرائيليين.

ويتبين أن المصطلح أسقط مفردة احتلال، وأن توظيف (عام ٤٨) جاء لتميّز الفلسطينيين القاطنين في تلك الأراضي عن غيرهم من باقي الفلسطينيين. ولا يقصد _ هنا _ بالتميّز

أنه يتعلق بالإنسان، وإنما تمييز لتحديد المنطقة الجغرافية، التي يستبعد صفة احتلالها. فحين يتم إسقاط مفردة (الأراضي المحتلة عام ٤٨) من عبارة مصطلح (فلسطينيو ٤٨). واستبعاد « الاحتلال » من المصطلح يؤدي إلى تشويش دلالاته، « لأن دلالة اللفظ على المعنى ، محصورة في عبارة النص، وإشارة النص ودلالة النص واقتضاء النص » (الشوملي، 1993، ص 82). لذلك يقترح الباحث استعمال مصطلح فلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948، فيؤكد أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني وليسوا «عرب إسرائيل» كما يؤكد على أن تلك الأراضي محتلة.

مصطلح "جناحي الوطن" بديلا عن مصطلح "شطري الوطن"

فلسطين بحدودها الانتدابية هي الوطن الفلسطيني، وبحكم الواقع الجغرافي فإن الضفة الغربية وقطاع غزة هما جناحا الوطن الذي يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وبالتالي فإن هذا المصطلح الذي يوافق عليه الباحث كما يأتي عليه بعض الإعلاميين، لا ينفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، بل يؤكد عليها بأنها هي الجسم الرئيس للوطن، وله جانبان أو جناحان هما: الضفة وغزة.

وعند التمعن في التركيب اللغوي للمصطلح، سيبتين أنه ينفي أيضا سمة الانفصال والتباعد عن الضفة وغزة كما يدل على ذلك مصطلح (شطري الوطن) ، بل يؤكد على أنهما متعاقدان فمن معاني الجناح « التعاقد » (المعجم الوسيط) فيما أنهما جناحان لشيء واحد يجمعها فهما مرتبطان لا منفصلان، وهما في هذه الحالة بحسب الموقع الجغرافي جناح أيمن وجناح أيسر، هذا ما سيدركه المتلقي للخطاب.

وهذا المصطلح المقترح « جناحي الوطن » ليس بديلا عن المصطلح الأساس، وهو مصطلح فلسطين دون تقسيمها أو تجزئتها، فالخطاب الإسرائيلي لا يوظف مصطلحات تفرق فلسطين لا الكلية ولا أجزاء منها، وبالتالي فإن مصطلح فلسطين هو المصطلح المناظر للمصطلح الإسرائيلي الذي يصف فلسطين بحدودها الانتدابية ب (إسرائيل). وإنما يبقى مصطلح (جناحي الوطن) مناسبا عند الدلالة على أراضي السطة الفلسطينية الخاضعة لسيادتها.

خلاصة

إن تكريس مصطلحات إسرائيلية في الخطاب الفلسطيني بصرف النظر عن وعي الخطاب الفلسطيني بشقيه الإعلامي والسياسي بذلك أم لا، يؤدي إلى تضارب معرفي ودلالي لدى المتلقين الفلسطينيين، إذ قد يؤدي ذلك إلى تبنيه دلالات المصطلح الإسرائيلي.

واستخلاصا من النتائج التي توصل إليها البحث، فإن الباحث يرى أهمية فكاك الخطاب الفلسطيني من تبني مصطلحات إسرائيلية حتى لو كان التواطؤ بينها تواطؤا لغويا وإن اختلفت الدلالة، ولذلك نقترح على منتجي الخطاب الفلسطيني إعادة صياغة مصطلحات متداولة في الخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني يكون للاحتلال عمودها الأساس، بما ينتج دلالة ذات معنى دقيق ومطلق، وعدم الاكتفاء بالدلالة القصصية التي تُفهم من سياق النص الذي يرد فيه المصطلح، وذلك بتبني مصطلحات بديلة اشتقها الباحث وعرضها في المتن أعلاه.

المراجع

بليبل، نور الدين. الارتقاء باللغة العربية في وسائل الإعلام. الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ٢٠٠١.

الجابري، محمد. تكوين العقل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

دعس، أحمد. الجملة معناها وأقسامها عند النحويين والبلاغيين. القدس: دار الجندي، ٢٠١٢.

وزارة الإعلام. كتاب المصطلح الإعلامي والثقافة والسياسة. رام الله: مجموعة أبحاث، ٢٠٠٩.

الحديدي، إيناس كمال. المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

الحيادرة، مصطفى طاهر. من قضايا المصطلح العربي اللغوي. الكتاب الثالث. إريد: عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٣.

الحيادرة، مصطفى طاهر. من قضايا المصطلح العربي اللغوي. الكتاب الأول. إريد: عالم الكتب الحديثة. إريد: الأردن. ٢٠٠٣.

يقين، تحسين. خطورة المصطلحات الإسرائيلية في الإعلام وسبل مواجهتها. صفحة الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب. ٢٠٠٨.

<http://www.wata.cc/forums/showthread.php>

الكرايين، أحمد نعيم. علم الدلالة بين النظرية والتطبيق. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

ابن مالك، أسماء. إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيماي من الفرنسية إلى العربية : معجم « المجيب » لأحمد العايد أنموذجا، رسالة ماجستير منشورة (على الإنترنت)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان : الجزائر. ٢٠١٤.

ميلز، سارة. مدخل إلى الخطاب، ترجمة غريب إسكندر.

<https://elaph.com/Web/ElaphLiterature/2006/8/172213.html>

الميداني، عبد الرحمن حسن حنبكة. ضوابط المعرفة. دمشق: دار القلم، ٢٠١١.

المسيري، عبد الوهاب. موسوعة اليهود واليهودية . القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣.

علي، نبيل. العقل العربي والمعرفة. الكويت: عالم المعرفة، ٢٠٠٩.

عتيق، عمر. ورقة بحثية « تأثير المصطلح الصهيوني على الهوية الثقافية ». مؤتمر بعنوان « الهوية الثقافية الفلسطينية والانشطار الداخلي والأسرلة»، الجامعة العربية الأمريكية، جنين . ٢٠١٣.

الشوملي، قسطندي. مدخل إلى علم اللغة الحديث. القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٩٣.

غاليم، محمد. التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم. المغرب: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧.

المعاجم

_ معجم الوسيط.

_ معجم المعاني.

_ معجم لسان العرب.